الحقوق والواجبات

إذا كثرت المطالبة بالحقوق . قل العمل بالواجب .

ولا صعوبة فى تفسير هذه الحقيقة الواضحة ، لأن البلد الذى يعمل فيه كل إنسان واجبه لا يضيع فيه حق من الحقوق ، ولا تدعو فيه الحاجة إلى المطالبة بها أو الشعور بنقصها .

فإذا رأينا بلدًا يكثر فيه المطالبون بحقوقهم فخير ما تنفع به ذلك البلد أن تذكره بواجباته ، وأن تكرر له حكمة واحدة يقرؤها فى كل مكان ويسمعها فى كل مناسبة ، وهى « عليك بالواجب ودع الحقوق تسعى إليك بغير عناء » .

قال لى الزعيم الخالد ، سعد زغلول ، فى بعض أحاديثه – وهو أخبر الناس بالوطن الذى يقوده ، ولهذا استطاع أن يقوده – قال ... : « ...إن آفتنا الكبرى أننا لا نحمل تبعاتنا ، وأننا نحاسب غيرنا على واجباتهم ولا نحاسب أنفسنا على واجباتنا . ثم استطرد قائلًا : منذ نحو ثلاثين سنة دعونا بفراش مشهور طلبنا إليه أن يقيم سرادق عرس وأوصيناه أن يفرغ من إقامته قبل المساء . وفى عصارى اليوم مررنا بالمكان فإذا بالسرادق أكوام من الأخشاب والكراسى والثريات والمصابيح ،

ولا سرادق إلا العمدان مفرقة هنا وهناك لا تؤذن بالانتهاء قبل أيام .. ما الخبر ؟ إن العمال اختلفوا فى التنظيم والتقسيم ، فراح كل عامل منهم يشير على غيره بما يعمل وينتظر هو تنفيذ الإشارة : واضع الكراسى يقول إنه لا يدرى كيف يصفها قبل أن تقام العمدان ، فيأمر من يقيم العمدان أن يقيمها حسبما يأمره ويملى عليه ... ومعلق الثريات فى خلاف مع الاثنين ، يقول إن الكراسى ينبغى أن تصف هنا والعمدان يجب أن تقام هناك ، ولو أقبل كل على عمله لانتهوا جميعًا واستطاعوا أن يفضوا فيما بينهم هذا الخلاف » .

وهذا المثل الصغير يصلح للتعميم فى المجال الواسع الكبير ، وهو مجال الأعمال القومية العظمى التى تتوقف على الأفراد ، ومعنى أنها تتوقف على الأفراد أنها تتوقف على قيام كل فرد بواجب من الواجبات .

فالذى يطالب الناس بحقه ينبغى عليه أن يذكر أن مطالبته بذلك الحق – هى فى الواقع مطالبة للآخرين بعمل الواجب .

ومتى ذكر ذلك فعليه أن يذكر أن مطالبته نفسه بأداء واجبه أيسر من مطالبته الآخرين بأداء واجبهم ، وأن شيوع هذه العقيدة بين جميع الأفراد يغنيه عن المطالبة بالحقوق ، لأن الحقوق لن تضيع فى بلد تؤدى فيه الواجبات .

والمحور الذى يدور عليه الأمر كله أن الإنسان لا يعمل

لنفسه دون غيره ، ولا يعيش بمصلحته دون مصالح أهل وطنه . فإذا كان كذلك فهو إنسان عليه واجبات وله حقوق ، ولن يكون له حق يطالب به ، إذا قصر فى أداء الواجب المفروض عليه ، أما إذا كانت مصلحته وحدها هى التى تعنيه وتستغرق جهوده – فليس له حقوق ، ولا لوم على أحد إذا فاته الحق الذى يدعيه .

نسمع جمهورًا من الناس يطالب الحكومة ببعض الواجبات المفروضة عليها ، ومن المفيد ولا ريب أن تطالب الحكومة بأداء واجباتها ، ولكن لا فائدة على الإطلاق من هذه المطالبة إذا كان الجمهور مقصرًا فى واجباته منصرفًا عن مطالبة نفسه بما تفرضه الوطنية الصحيحة عليه . فإذا كانت المسألة مسألة البر بالفقراء فليس هناك ما يمنع الأغنياء أن ينفقوا المال على بناء المدارس والمستشفيات وتحسين الأجور ، وإذا كانت المسألة مسألة السوق السوداء فليس هناك ما يمنع الشارين أن يتفقوا على تبليغ الحكومة أو على الإحجام عن الشراء والصبر على المقاضاة ومصادرة هذا المورد الخبيث من موارد التجارة ، وإذا كانت المسألة مسألة الأخلاق والرذائل الاجتماعية فاحتقار المسئولين عن الفساد أيسر شىء على الطاقة البشرية ، وهو مع ذلك أصعب عقاب يتقيه الأشرار ، قبل عقاب المحاكم والقوانين .

ونسمع النساء يطالبن بحقوق المرأة على الرجال ، ومما

لا شك فيه أن المرأة لها حقوق يجب الاعتراف بها على حسب اختلاف الأمم والعصور .

ولكن مما لا شك فيه كذلك أن المرأة عليها واجبات ينبغى أن تعرفها ، فإن عرفتها فالعمل بها ألزم لها وأقرب إليها من مطالبة الرجال بواجباتهم ، وإن لم تعرفها فليس لمن يجهل واجباته حقوق يلوم الناس على إهمالها .

ونسمع الرجال ينكرون كثيرا من تصرف النساء فى البيوت أو فى الحياة الاجتماعية . ولكننا على يقين أن هذا التصرف الذى ينكرونه لن تقدر عليه المرأة بغير موافقة الرجال ، سواء كان هؤلاء الرجال من محارمها أو من الغرباء عنها . ولو استطاع الرجال أن يمنعوا أنفسهم عن بعض ما يشتهون لاستغنوا عن منع النساء ، أو لجاء الامتناع عفوا بغير إكراه ولا دعاء .

وفى هذا العصر الذى كثرت فيه المطالبة بالحقوق لا نرى أحدًا إلا وهو صاحب حق مغصوب ، ولا نرى أحدا إلا وهو يتنصل من الواجب ولا يلتفت إليه .

فالجيل الجديد يطالب مثلاً بحقه فى توجيه المجتمع وفى إدارة الحكومة . ومن الحقائق المفروغ منها أن الأمة ينبغى أن تستفيد من كل جيل جديد فى أوانه ، وأن العظمة القومية لا تعتمد فى زمن من الأزمان على كفاءة جيل واحد ، ولو كان أقدر الأجيال . ولكن الحقيقة المفروغ منها قبل كل حقيقة – هى أن

الجيل الجديد ينبغى أن ينظر إلى غده كما ينظر إلى يومه ، وأنه إذا نظر إلى غده علم أن الإنسان لا يعمل لوطنه فى الخامسة والعشرين أو الثلاثين ثم ينقطع عمله فى الأربعين أو الخمسين أو الستين . ومعنى ذلك أن القيادة الوطنية واجب على جميع الأجيال والأعمار ، وأن الشباب لا يستحقون حق التشجيع إلا بمقدار ما يستوجبون واجب الطاعة والاحترام . وقد تخفى هذه الحقيقة فى كل زمن إلا فى هذا الزمن الذى انهارت فيه النازية والفاشية ... فما انهارت هاتان القوتان العظيمتان إلا لأن المرجع فيهما كان إلى ناحية واحدة من نواحى النشاط والكفاءة القومية ، وهى ناحية الحماسة فى طبائع الشبان أو طبائع الجيل الجديد . فاندفعت ولم تتراجع لأن الشباب لا يعرف المراجعة ، ولم يثبت العصر كما يتخيل بعض المخدوعين أن الجيل الجديد ينفرد بسياسة الأمور . بل أثبت أن الوبال مصير محتوم للأمة التى ينفرد بسياستها جيل من الأجيال ، ولا فرق فى ذلك بين جيل الشباب أو جيل الشيوخ .

وأجهر المطالب صوتًا فى هذا العصر هى مطالب العمال من أصحاب الأموال .

ونحن نعتقد أن الحجر على مطامع أصحاب الأموال فريضة إنسانية ومصلحة وطنية فى وقت واحد ، ونعتقد أن العمال طائفة مهضومة الحقوق جديرة بالإنصاف ... بل نعتقد أن أصحاب

الأموال الذين يفقهون مصالحهم الدائمة ومصالحهم البعيدة والقريبة هم الذين يرحبون بوفرة المال فى أيدى الطبقات على اختلافها ، لأن حركة البيع والشراء تتوقف على تداول الأموال ، ولا تسلم من الركود إذا انحصرت الأموال فى أيدى القليل من الأفراد .

ولكن العمال يظلمون أنفسهم إذا نسوا واجباتهم ولم يذكروا إلا حقوقهم .

فليس فى الأرض قوة تمنع العامل أن يدخر القليل من أجره فى الوقت الذى ترتفع فيه الأجور وتكثر فيه الحاجة إلى الأيدى العاملة .

وليس فى الأرض قوة تكره العامل إكراهًا على إهمال عمله أو تبذير رزقه فيما يضيره ويضير أهله ، ولاسيما ذلك العامل الذى يترك حليلته لأنه وجد المال الذى ينفقه على حليلة أخرى ، أو على خليلة تذهله عن واجباته لبيته وأبنائه ومستقبل أيامه .

* * *

وكذلك تستريح الشعوب المقصرة فى واجباتها إلى من ينفخ لها فى بوق الحقوق ويسكت أمامها عن ذكر الواجبات . ومن هنا يكثر فيها الدجالون الذين يجمعون الثروات بالألوف ويقومون ويقعدون بالرثاء لخصاصة الفقراء ، ويكثر فيها الدجالون الذين ينهون عن الخمر والشهوات وهم غارقون فى الخمر والشهوات ،

ويكثر فيها الدجالون الذين يرفعون الصوت بإنصاف هؤلاء والعطف على هؤلاء وهم لا يخسرون كثيرًا ولا قليلا بذلك العطف ولا بذلك الإنصاف .

فإذا كثر هؤلاء فى أمة من الأمم فتلك علامة على أنها مقصرة فى الواجبات ، وأنها من أجل ذلك لا تستحق الحقوق ولا تعرف الوسيلة إلى بلوغها . إن كان لها نصيب منها .

وإنما تستحق الأمة حقوقها إذا كثر فيها التحدث بواجباتها ، وكثر فيها التنبيه إلى طريق تلك الواجبات .

ولهذا اخترنا أن يكون حديثنا إلى حضرات المستمعين فى هذه الليلة حديثًا عن مقابلة الحقوق بالواجبات ، بل حديثًا عن طريق الوصول إلى الحق وهى القيام بالواجب ... لأن مطالبة نفسى بأداء واجباتى أولى وأسهل إنجازا من مطالبة غيرى بأداء واجباته ، فضلًا عما فى معرفة الواجب من الدلالة على استحقاق الحقوق وعلى قوة الحجة فى المطالبة بها والإصرار عليها .

وقد أصبحنا فى زمن كثرت فيه المطالبة بالحقوق ، فليس أحوج من هذا الزمن إلى التذكير بالواجبات . ولنكن على يقين من أن قيام كل إنسان بواجبه يغنى كل إنسان عن المطالبة بحقوقه ، لأن الحقوق كما قلنا لن تضيع حيث تؤدى الواجبات ولكنا لسنا على يقين ولا على شبه يقين ببلوغ شىء من الأشياء

حين ننطلق فى المطالبة بالحق ونسهو عن القيام بالواجب .

فلنذكر أبدا واجبنا لنبلغ حقنا ، إن لم يكن حرصا منا على الواجب لذاته ... وإن الحرص عليه لذاته لآية صادقة من آيات الطبع الكريم .

obeikandl.com